

إشارات متعددة على تراجع احتمالية تطبيقها خليجياً انتبه.. القيمة المضافة ترجع إلى الخلف

محمد عواضة



تتوالى المتغيرات التي تشير إلى تراجع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، فلم يتم التطبيق إلا في السعودية والإمارات مطلع العام الحالي بينما لم تعلن الدول الأربعة الأخرى عن جدول محدد للتطبيق. وتفرض القيمة المضافة ضريبة تصل إلى 5% على السلع والخدمات ويتم تحصيلها بكل مراحل الإنتاج.

وأحدث تلك الإشارات تمثل توصية اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي للأمانة العامة للمجلس إلى مراجعة الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الذهب والجوهرات والأحجار النفيسة واللؤلؤ، وذلك بعدما تأثر القطاع بشدة نتيجة فرض هذه الضريبة منذ مطلع هذه السنة، حسبما ذكرت جريدة الحياة. ولم يستبعد التقرير وفقاً لمصادر خليجية مطلعة أن تلجأ دول مجلس التعاون إلى إعادة النظر في فرض ضريبة القيمة المضافة على تجارة الذهب والألماس. فيما دعا التجار إلى الإسراع في دول الخليج بتجارة الذهب والألماس من الضرائب، خصوصاً أن بعض مكاتب التداول بدأوا

غير مستبعد إعادة النظر في فرض ضريبة القيمة المضافة على الذهب والألماس

فتح مكاتب تمثيلية لهم في دول أخرى، ما يجعل من الصعب استعادتهم في حال طالت المدّة. وقبلها كان إعلان الكويت عن برنامج «استدامة» الحكومة وهو برنامج متوسط المدى لتنفيذ رؤية كويت جديدة 2035 حتى العام 2021 والذي لم يتضمن أية إشارات عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المحور الرابع من البرنامج الذي يستهدف تحقيق استدامة مالية بزيادة الإيرادات وخفض النفقات لتقليص عجز الموازنة العامة للدولة.

كما كان هناك نوعين من الضرائب أحدهما القيمة المضافة في برنامج الاستدامة الذي أطلق في مارس من العام 2016 وعرف بوثيقة الإصلاح في إشارة إلى إلغاء الحكومة الكويتية تطبيقها للضريبة لثلاث سنوات مقبلة على الأقل. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي وقعت على اتفاقية اطارية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل دول مجلس التعاون الخليجي الستة وبدات السعودية والإمارات التطبيق في يناير الماضي وهو ما يلزم باقي الدول بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بحد أقصى 12 شهراً من تطبيق دولتين للضريبة أي بحد أقصى مطلع يناير 2019، وهو ما لم تظهر أي إشارات على إمكانية حدوثه.



منصة حفر بحرية على أحد شواطئ ولاية كاليفورنيا (أ.ف.ب)

الأولية اللازمة لتوليد الطاقة، أما الجزء الآخر من هذا السوق فإنه يتحرك نحو مجمعات الفحم التي بنتها الصين، مشيرة إلى أن الفحم هو الوقود الأحفوري الوحيد الذي لم يتم العثور عليه في دول شبه الجزيرة العربية، التي تشبه الجزيرة العربية، التي تشغل محطات توليد الطاقة مثل الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، علماً أن كل هذه البدائل أنظف من الفحم. واستشهدت المجلة بمجمعات الطاقة التي بنتها الصين في الإمارات بطاقات إنتاجية متعددة تتراوح بين 1.8 غيغاواط و11 غيغاواط وكلها تعمل على الفحم، ويستهدف هذا التوجه، تقليص الاعتماد على الغاز الطبيعي، فضلاً عن تقلبات مواقف الموردين وأسعارهم، وبالتالي فإن ناقلات الفحم السائبة ستنضم عما قريب إلى موكب ناقلات الغاز الطبيعي الأميركية العملاقة التي تمخر عباب مياه الخليج.

التوالي، ولكن المشكلة تكمن في أن هاتين الدولتين تبعا للغاز في السوق المحلي بأقل من سعر تكلفة الإنتاج، وبرغم ارتفاع الطلب، فليست ثمة حوافز للاستثمار في التنقيب عن احتياطات جديدة. فقد أحرقت الكويت هذه الشحنت من الغاز في توليد الطاقة الكهربائية لتوفير الاحتياجات المحلية المتزايدة خلال موسم الصيف، بالإضافة إلى أن إنتاج الغاز المصاحب محلياً لا يفي بالطلب، وكان استخراج الغاز من جارتها العراق أكثر ملاءمة للكويت، ولكن الاحتلال العراقي لها عام 1990 قد غير الموازين واسفر عن حرق 700 مليون قدم مكعبة من الغاز المصاحب يوماً من الحقول الشمالية، وكانت الكميات التي أحرقت كافية لتوليد 8,5 غيغاواط من الكهرباء. وقالت «فوربس» إن مصدري الغاز الأميركيين لم يستحوذوا إلا على جزء من سوق الشرق الأوسط من المواد

شحنتات الغاز للمنطقة بلغت 10% من الإنتاج الأميركي في عامين

الكويت تستحوذ على 12% من احتياطات النفط والغاز العالمية

محمد عيسى

نصح المحلل في معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة ريس الأميركية جيم كريسن، والزميل في مركز ويس ويلسون لدراسات الطاقة، دول الشرق الأوسط الغنية بالغاز الطبيعي المسال والأخرى المستوردة له بترميم العلاقات التجارية فيما بينها، بدلاً من استيراد الفحم كبديل للغاز الطبيعي المسال، قائلًا أن المناخ العالمي سيكون أفضل حالاً لو تم مثل هذا التفاهم. وفي تحليل نشرته مجلة فوربس، لم يخف كريسن اغتباطه بما يدور من صراع بين دول الشرق الأوسط، وأيضاً إياه بأنه بالإيجاب بالنسبة للغاز الطبيعي الأميركي المسال وللفحم الصيني على حد سواء.

وقد خلق انخراط أميركا على مر السنين في سياسات المنطقة التي مزقتها الصراعات الكثير من المشاكل والمتاعب. ومع ذلك، ولو من منظور مختلف، فقد تحسنت ظروف الأميركيين في المنطقة، ولكن ذلك ليس نتيجة لتوقف الانقسامات السياسية، بل لأن منتجي الغاز الطبيعي الأميركي وجدوا الفرصة والوسيلة للاستفادة من تلك الانقسامات.

وقال الكاتب أن هذا القول صحيح، فقد أصبح الغاز الصخري الأميركي الآن وفيراً جداً، وبدأنا تصديره إلى بلدان اعتادت أن تكون هي المصدر له. وقد تعمدت تجارة الطاقة العكسية بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، كما أن الصين أيضاً، باتت تدلي بدلوها لتستفيد من هذا الوضع من خلال بيعها الفحم في المنطقة. وأضاف أن أكثر من 10% من صادرات أميركا من الغاز الطبيعي المسال أو حوالي 27 شحنة توجهت في عامي 2016 و2017 إلى 3 دول عربية 14 شحنة منها إلى الأردن، فيما توجهت 8 شحنتات إلى الكويت والذابقية إلى الإمارات، كما استوردت مصر 3 شحنتات أخرى من الغاز الأميركي. وأشار الكاتب إلى أن كلاً من الكويت والإمارات تستحوذان على 12% و4% من احتياطات النفط والغاز العالمية على

زيادة ضخمة في الوظائف الأميركية

وحقق القطاع العام زيادة تبلغ 26 ألف وظيفة بينما سجلت زيادة في التوظيف في قطاع التعليم وعلى مستوى الولايات.

54 ألف وظيفة ما يرفع معدل انشاء الوظائف الشهري إلى 242 ألف وظيفة للأشهر الثلاثة الأخيرة. وبلغت الزيادة في الوظائف في قطاعات المنجم والتشييع والسيارات 110 ألف وظيفة جديدة بينما بلغت 187 ألف وظيفة في قطاع الخدمات الخاص.

أرباب العمل زادوا 313 ألف وظيفة جديدة خارج قطاع الزراعة الشهر الماضي فيما يشكل أعلى زيادة في شهر منذ يوليو 2016، بينما ظلت نسبة البطالة عند 4.1% للشهر الخامس على التوالي. وقال التقرير إن الزيادة في التوظيف خلال ديسمبر ويناير عدلت وأضيفت إليها

أ.ف.ب: أعلنت الحكومة الأميركية تسجيل زيادة ضخمة في الوظائف خلال فبراير الماضي فاقت كل الأشهر منذ أكثر من عام، مع تحسن ملحوظ في التوظيف في قطاعات البناء والبيع بالتجزئة والتصنيع. وصرحت وزارة العمل في تقريرها الشهري بأن

حفرات النفط الأميركية تسجل أول انخفاض في 7 أسابيع

رويترز: خفضت شركات الطاقة الأميركية هذا الأسبوع عدد الحفرات النفطية النشطة للمرة الأولى في 7 أسابيع رغم بقاء أسعار الخام قرب أعلى مستوياتها في 3 سنوات، وهو ما يشجع المزيد من شركات الحفر النفطية على زيادة خططها للإنفاق للعام 2018.

وقالت شركة بيكر هيويز لخدمات الطاقة، إن شركات الحفر أوقفت تشغيل أربعة حفرات نفطية في الأسبوع المنتهي في التاسع من مارس، ليصل إجمالي عدد الحفرات النشطة إلى 796.

ومنذ بداية العام الحالي بلغ متوسط عدد حفرات النفط والغاز الطبيعي النشطة في الولايات المتحدة 959 مقارنة بمتوسط بلغ 876 حفاراً قيد التشغيل في 2017 و509 حفارات في 2016 و978 حفاراً في 2015. وتنتج معظم الحفرات النفط والغاز كليهما، ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة، فإن الرقم القياسي الحالي للضرورة السنوية لإنتاج النفط الأميركي، تم تسجيله في 1970 وبلغ 9.6 ملايين برميل يومياً.



شركة سنم العقارية

شركة مساهمة كويتية - عامة

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة سنم العقارية ش.م.ك - عامة

يسر مجلس إدارة شركة سنم العقارية (ش.م.ك - عامة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الإثنين الموافق 2018/03/26 بمقر الهيئة العامة للساعة - جنوب السرة - القاعة الرئيسية (3) - السدور الأرضي، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال الآتي -

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية:

- 1 - سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه.
- 2 - سماع كل من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليهم.
- 3 - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه.
- 4 - مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 واعتمادها.
- 5 - سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية «إن وجدت».
- 6 - مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح للسادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- 7 - مناقشة عدم توزيع مكافأة لئسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- 8 - سماع تقرير التعامل التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
- 9 - تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهمها وذلك وفق مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 10 - مناقشة إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- 11 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات بالشركة عن السنة المالية 2018، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاسة الكائن في منطقة شرق شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس (هاتف: 22464585-22464585) خلال ساعات العمل الرسمية لاستلام بطاقات الدعوة وجدول الأعمال.

والله ولي التوفيق،،،



إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة دبي الأولى للتطوير العقاري ش.م.ك.ع.

يسر مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري ش.م.ك.ع. دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده في الساعة 11:30 من صباح يوم الأحد الموافق 2018/3/25 وذلك بمقرها الكائن في - المرقاب - شارع خالد بن الوليد - برج المزاي (1) - الدور (22)، وذلك لمناقشة البنود التالية:

” جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية 2017/12/31 ”

- 1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017 والمصادقة عليه.
- 2) سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017 والمصادقة عليهما.
- 3) سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017 والمصادقة عليه.
- 4) الموافقة على البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017 والمصادقة عليها.
- 5) سماع تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة (إن وجدت)
- 6) سماع تقرير مجلس الإدارة على التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017 والتعاملات التي ستتم خلال السنة المالية التي تنتهي في 31/12/2018 والموافقة عليه وأعماله.
- 7) الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017.
- 8) الموافقة على توصية مجلس الإدارة بصرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة قدرها 30.000 د.ك (ثلاثون ألف دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017.
- 9) الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين، أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2018، وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقاً لنص المادة 16 من النظام الأساسي.
- 10) الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها عن سنة 2018 وذلك وفقاً لنص المادة 199 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقاً لأحكام المواد (4/7، 5/7، 6/7) للقاعدة السادسة من الفصل السابع من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
- 11) تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 12) الموافقة على عدم استقطاع نسبة قدرها 10% من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي القانوني الإلزامي للشركة وفقاً لنص المادة 222 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 لوجود خسائر متراكمة.
- 13) الموافقة على اعتماد بند المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية للسنة المالية التي تنتهي في 31/12/2018 بمبلغ قدره 20,000 د.ك (عشرون ألف دينار كويتي).
- 14) إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017.
- 15) تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال.

والله الموفق،،،

وسيعتبر اجتماع الجمعية العمومية دعوة أولى عند عدم اكتمال النصاب.

لذا، يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاسة، إدارة حفظ الأوراق المالية - شارع الخليج العربي - جانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس - هاتف/ 22464585-22464585 اعتباراً من تاريخ 2018/3/12 خلال ساعات الدوام الرسمي، وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور.

رئيس مجلس الادارة
الشركة الكويتية للمقاصة
1841111